الدور الثقافي للجامعات

أ.د/ عبد الملك منصور حسن المصعبي

رئيس مؤسسة المنصور الثقافية

للحوار بين الحضارات

من الواضح أنه ما لم يكن للثقافة ، في حد ذاتها، دور ما لا يعد هناك مجال أصلا للحديث عن دور ثقافي سواء للجامعات أو غيرها من المؤسسات ، إذ أن ما قد يكون لأي جهة أو مؤسسة من دور ثقافي معين لابد أن يكون مستمدا من دور الثقافة أي أن دور الثقافة هو الإطار العام الذى يتحدد داخله الدور الثقافي المحتم لأي مؤسسة ، بما فيها الجامعة . لذلك لم يكن بد من أن يبدأ الحديث عن الدور الثقافي للجامعات بالحديث عن دور الثقافة .

فهل للثقافة دور ؟ وما هي طبيعة وسمات هذا الدور ؟

دور الثقافة :

بما تشتمل عليه من عناصر مختلفة ، مثل العادات و الأعراف والأخلاق والمشاعر و الأفكار والقيم والأديان والقانون ، مارست وتمارس الثقافة دورا مهمّا في تشكيل ملامح تاريخ وحاضر البشرية . والأرجح أن يستمر بل وينمو ويقوى دور الثقافة في حياة البشر مستقبلا .

فالثقافة تعد محددا من محددات سلوك الأفراد الاعتقادى والقولى والفعلي . ولعله لا أدل على ذلك من أنه غالبا ما تتحدد عادات ولغات وقيم بل ومعتقدات وأديان الناس وفقا أو طبقا للثقافة التي ينشأون فيها ويكتسبون منها ثقافاتهم الشخصية . وصحيح أن من الأفراد من ينحرف عن بل وقد

يخرج على الثقافة التي نشأ فيها ويناصبها العداء بيد أنه إنما يفعل ذلك غالبا بسبب تأثير ثقافة أخرى تغلبت عليه أو تبناها ثم هو لا يكاد أبدا يتخلص تماما من ثقافة النشأة والتي تعمل على تشكيل فهمه للثقافة اللاحقة الجديدة وكيفية تطبعه بها وتمثله لها تماما كما تترك لغة النشأة دائما آثارها المميزة على اللغة المكتسبة لاحقا

ومن خلال دورها المشار إليه في تشكيل سلوك الأفراد تمارس الثقافة دورا مماثلا في تشكيل سلوك الجماعات والمجتمعات وتحديد أوضاعها و أحوالها وتوجيه تفاعلاتها مع بعضها البعض .

ولعل من أهم سمات دور الثقافة أنه :

دور أساسي :

ما ترجحه المعرفة البشرية الحالية هو أن السلوك البشري – الفردي والجماعي – سلوك معقد متعدد العوامل ، فهناك العامل الغريزي والعامل المرضي والعامل الوراثي والعامل الاقتصادي وعامل القهر المادي (البدني أو العسكري) والعامل الوراثي و٠٠٠ إلخ . وتمارس هذه العوامل أدوارا مختلفة تتراوح عموما- بناء على شدة أو قوة التأثير- بين الدور الأساسي والدور الثانوي . وحيث أن الثقافة، كما سبقت الإشارة ، كل مركب من عناصر عديدة مختلفة لكل منها دورها و أثرها و لا يكاد السلوك البشري يخلو من تأثير بعض تلك العناصر فإن الدور الكلي للثقافة والذي يمثل الحصيلة النهائية لتأثيرات مختلف عناصر الثقافة يعد دورا أساسيا في غالب السلوك البشري الفردي والجماعي .

دور مزدوج :

إن مضمون وطبيعة دور الثقافة يختلف باختلاف مضمون وطبيعة الثقافة. فالثقافة المتخلفة - التقليدية - يكون دورها دوراً تخلفياً - تقليدياً - أي دوراً يكرس التخلف والجمود والوضع الراهن بقدر ما يعوق التطور ويناهض التغيير بينما الثقافة المتطورة أو الناهضة يكون دورها دوراً تطورياً وانهاضياً أي دوراً يدفع للتغيير والتطور والتحديث والنهضة بقدر ما يدفع عن التخلف ويناهض الجمود. وبالمثل فإن الثقافة الصراعية تمارس دوراً صراعياً يكرس التفاعل الصراعي بقدر ما يعوق الحوار ويخل بالسلم بينما ثقافة الحوار والسلم تمارس دوراً حوارياً سلمياً يكرس التحاور والسلم بقدر ما يناهض الصراع ويحد من الاحتراب. وإجمالاً، فإن الثقافة تمارس دوراً إيجابياً أو دوراً سلبياً، وغالباً دوراً خليطاً من السلبية والإيجابية ، بناء على مدى إيجابية أو سلبية مضامينها.

دور إرادي :

عادة ما تؤثر الثقافة على الإنسان من خلال قبوله وتمثله لها. وحيث أن قبول الثقافة لا يكون إلا طوعاً، إذ يتعذر تأمين قبول الثقافة عن طريق فرضها بالقوة المادية، يصح القول إن تأثير الثقافة تأثير ذاتي معنوي نابع من داخل المرء مما يعني أن دور الثقافة دور إرادي أي يتم من خلال تشكيلها لإرادة المرء وكثيراً ما يكون دوراً اختيارياً واعياً وليس قهرياً.

وبسبب السمات المشار إليها لدور الثقافة، وخاصة كونه دورًا أساسيًا ودورًا إراديًا، تمثل أو تتيح الثقافة المدخل الأنسب لإحداث التغيير

المنشود في السلوك الفردي والجماعي كما يبقى التغيير الثقافي شرطاً لازماً لتأمين التحولات المجتمعية الكبيرة مثل الإنهاض الحضاري والتنمية الاقتصادية الشاملة. وليس من العسير ملاحظة أن كافة النهضات الحضارية في التاريخ بدأت بنهضات ثقافية وأن التنمية الاقتصادية الواسعة التي شهدتها بعض المناطق لم تتحقق إلا بعد حدوث التغيرات الثقافية اللازمة.

إذن للثقافة دور لـــه أهمية بالغة وخصوصية واضحة في حياة الأفراد والمجتمعات البشرية. على أن مما تجدر ملاحظته أن هذا الدور وإن كان سلفاً أو أساساً مهما جداً إلا أنه ظل يزداد أهمية مع تطور البشر وتقدمهم وذلك لما انطوى عليه هذا التطور أو صاحبه من:

١- تـــراكم الثقافة البشرية وامتدادها لمختلف مناحي الحياة. ومن الواضـــح أنـــه بقدر ما تتراكم، مثلاً الأعراف والعادات وتتعدد القيم ازداد واتسع تأثير الثقافة وبالتالي دورها.

٢- تواصـــل ابـــتكار الإنســـان لمزيد من وسائل التفاعل الثقافي وأســـاليب توظـــيف الثقافة والتي بقدر ما تعزز التأثير الثقافي تعزز دور الـــثقافة. وعلـــى سبيل المثال لابد أنه كان لاكتشاف اللغة وتطويرها أثر إيجابي كبير على التفاعل الثقافي ومن ثم على أثر الثقافة ودورها. ومؤخراً دعمت الاتصالات والمعلومات كثيراً دور الثقافة.

٣- تنامـــي الإدراك لمـــزيد من جوانب دور الثقافة وتأثيراتها مع تطور المعرفة البشرية.

ومع تنامي أهمية الثقافة ودورها تنامى الاهتمام بالثقافة. وعبّر هذا الاهتمام عن نفسه في مظاهر عدة منها ظهور كم هائل من الجمعيات

والمنظمات الثقافية الوطنية والإقليمية والدولية، وانعقاد العديد من المؤتمرات الثقافية الوطنية والدولية، وإعلان عقود دولية للثقافة مثل عقد التنمية الثقافية وعقد ثقافة السلم ... الخ.

ومؤخـــراً تبلورت بصورة أوضح بعض المتغيرات الثقافية الدولية المترابطة مع بعضها والمرتبطة بدور الثقافة مما دفع بالمسألة الثقافية إلى صدارة الاهتمام والهم الدوليين. ومن هذه المتغيرات :

تصـــاعد نمـــو الاقتصـــاد الثقافي : مع تواصل ثورة الاتصالات والتقنية ونشوء مجتمع المعرفة التحمت الثقافة أكثر بالاقتصاد وشهد قطاع الإنـــتاج التصنيع الثقافي نمواً هائلاً وبمعدلات أسرع بكثير من القطاعات الأخـــرى التقليدية وانتعش على أثر ذلك سوق عالمي ضخم للثقافة بدأ يدر علـــى المنتجين الثقافيين أرباحاً مضاعفة. ومن جانب آخر، وكمظهر آخر لتنامـــي الـــتحام الـــثقافة بالاقتصاد، ازداد التوجه لتوظيف الثقافة لتوسيع الأســـواق الدولـــية الخاصـــة بمنتجات معينة من خلال الترويج للتحولات الثقافية الداعمة لنشر الثقافة التي تؤمن الإقبال على تلك المنتجات والرغبة في استهلاكها (نشر الثقافة الأمريكية لترويج السلع الأمريكية).

تسارع معدل العولمة الثقافية : مع التضخم والتوسع المتسارع لثقافة معينة هي الثقافة الغربية وخاصة الأمريكية على المستوى الدولي بدأت الثقافات الأخرى تشهد، وإن بدرجات مختلفة، تراجعاً واضمحلالاً، ونتج عن ذلك تزايد زوال وفناء الثقافات بمعدل متسارع أثار قلق سائر الثقافات.

ولا شك أن من شأن مثل هذه المتغيرات أن تنعكس على دور الثقافة تعزيزاً وتوسيعاً له. وعلى سبيل المثال، من شأن تصاعد نمو

الاقتصاد الثقافي أن يعزز الدور الاقتصادي والمالي للثقافة، ومن شأن تسارع معدل العولمة الثقافية وعواقبها أن يحمل الثقافة دوراً مستجداً هو ضرورة الحفاظ على الذات والصمود أمام التأثيرات السلبية لرياح العولمة.

دور الجامعات :

يتحدد دور أي مؤسسة من خلال المهام المناطة بها أو التي تقوم بها فعلاً. وتحدد السياسات السائدة المهام الأساسية للجامعات بثلاث مهام تتمحور حول العلم وهى:

- إعداد الكوادر من خلال التدريس (نشر العلم).
- البحث العلمي (إنماء العلم وتطويره).
- خدمة المجتمع (توظيف العلم).

وبالإضافة إلى تلك المهام أو من خلالها تواصل الجامعات، وإن بدرجة أقل، المهمة التربوية للمؤسسات التعليمية من خلال ما تقوم به من نقل القيم والسلوكيات التي تتبناها.

والمهام المذكورة وإن كانت لا تنفرد بها الجامعات بل تشاركها في كل منها مؤسسة أو مؤسسات أخرى تعكس أهمية دور الجامعات في المجتمعات على المستويين الفردي والجماعي وفى نفس الوقت تشير إلى أن هذا الدور دور مركب فهو – من حيث مجالاته – دور علمي واقتصادي بقدر ما هو دور اجتماعي وسياسي وثقافي – من حيث وظيفته أو هدفه – ويفترض فيه أنه أساساً دور تغييري تطويري مشفوع بدور ثانوي محافظ يكرس الاستمرارية وإن كان كثيراً ما يصبح هذا الدور الثانوي هو الدور الرئيسي واقعياً.

أهمية الدور الثقافي للجامعات :

في ضوء ما تمهد عن تنامي الاهتمام بدور الثقافة، لا يبدو غريباً أن يحظى الدور الثقافي للجامعات باهتمام متزايد. وتعود أهمية الدور الثقافي للجامعة، إجمالاً، إلى أهمية الثقافة وضرورتها لحسن أداء الجامعات لسائر مهامها الأساسية ووظيفتها الأساسية وذلك على نحو ما تبينه النقاط التالية :

١- العلاقة بين الثقافة والعلم : على النقيض مما قد يبدو للبعض تعد العلاقة بين الثقافة والعلم، والذي تتمحور حوله (=العلم) المهام الأساسية للجامعة، علاقة متبادلة أقوى بكثير جداً مما يتخيله البعض الآخر. ونظراً لقوة وثوق هذه العلاقة فإن اختلالها على أي نحو كان لابد وأن ينعكس سلباً على كل من الثقافة والعلم. ويمكن إلقاء بعض الضوء على هذه العلاقة من خلال التذكير بأن العلم هو أساساً نتاج ثقافي حجماً ونوعاً، كما تمثل الثقافة عاملاً أساسياً في توجيه توظيف العلم سلباً وإيجاباً بينما يكرس العلم عقلانية الثقافة :

I- العلم نتاج ثقافي : معلوم أن العلم ينمو ويتطور حيث ينشط البحث. والبحث وإن كان يستعين بالعلم إلا أنه، في حد ذاته ليس علماً بقدر ما هو سلوك يصدر أساساً عن دوافع ذاتية أو فطرية تدعمها وتعززها أو تضعفها وتوهنها الثقافة. فمن توافرت له ثقافة داعمة للبحث تعزز لديه دافع البحث ونما علمه ومن كانت ثقافته ثقافة مناهضة للبحث ضعف دافعه الذاتي للبحث وقل علمه. ثم إن الثقافة تشكل السلوك البحثي وتوجه الرغبة في العلم، فالذي تحدوه وتغلب عليه الثقافة العلمية يتوجه دافع البحث لديه نحو العلم، والذي تحدوه وتتملكه الثقافة الخرافية يتوجه دافع البحث لديه

نحـــو الخرافة والأساطير ، والذى تحدوه وتستهويه الثقافة العرفانية يتوجه دافـــع البحث لديه نحو المعرفة العرفانية. ونوع الثقافة يشكل طبيعة العلم حيـــث أن الـــثقافة الإبداعـــية تشجع الابتكار والإبداع العلمي بينما الثقافة التقليدية لا تشجع الإبداع العلمي وتكرس نزعة التلقي والتقليد و- إن جاز التعبير - الاستهلاك العلمي.

وما سبق يدعم القول بأن الثقافة العلمية أي الثقافة التي تدفع للإبداع العلمي هي أساس العلم والحافز عليه ومحدد طبيعته ونوعه وبدون مثل هذه الثقافة لا يزدهر العلم وهو ما يؤكد أنها ضرورية للجامعة للقيام بمهامها وخاصة مهمة البحث العلمي ومهمة إعداد الكوادر.

II- الـــثقافة توجـــه توظيف العلم : العلم أساساً أداة والثقافة هي العـــامل الأساســـي ليس فقط تعزيز أو إضعاف الدافع لتوظيف العلم وإنما أيضاً تحديد وجهة أو هدف توظيفه أو استخدامه سلباً أو إيجاباً. فبناء على طبيعة ثقافته يحرص أو لا يحرص الإنسان على توظيف العلم والاستعانة بـــه في تحقيق أهدافه. والثقافة الإيجابية القيم نحو الإنسان والمجتمع تدفع صاحبها إلى الحرص على توظيف العلم لمصلحة الإنسان والمجتمع وعدم اســـتخدامه في ما يضرهما بينما الثقافة السلبية القيم نحو الإنسان والمجتمع قـــد تولـــد لدى صاحبها عدم الاكتراث بما إذا كان ما يوظف عنه فيه ذا مـــردود خـــير أو شر على الإنسان والمجتمع طالما كان يحقق لـــه بعض أغراضه الشخصية.

ولذلك نجد أنه عندما اختل توجيه الثقافة للعلم وأصبح العلم يوظف فـــي مـــنأى عن توجيه القيم والضوابط الثقافية المعتبرة أخطأ العلم مساره الســـليم وانحـــرف عن أهدافه الإيجابية أحياناً. ونتيجة لذلك انتهى البحث

العلمـــي في بعض الحالات إلى اكتشافات ونتائج ضارة تهدد بقاء البشرية مثل اكتشاف وصناعة أسلحة الدمار الشامل والتطبيقات الصناعية الضارة بالبيـــئة. وأقدم البحث العلمي مؤخراً على مغامرات تخل بكرامة الإنسان وقـــد تـــتمخض عـــن عواقب وخيمة قد لا تكون في الحسبان، ومن ذلك مغامرات الاستنساخ البشري واحتمالات محاولات توظيف الهندسة الوراثية لأغراض غير مشروعة.

وهكـــذا يتضـــح أنه عندما يبتعد العلم وينفصل عن ضوابط الثقافة الإيجابـــية القيم أو يصبح أسير الثقافة السلبية القيم، يصبح من غير الممكن ضمان عدم حدوث تعارض وتناقض بين مهام الجامعة حيث يمكن –مثلاً– أن تكرس مهمة البحث العلمي تشجيع الاكتشافات والاختراعات التي تضر المجتمع وهو ما يتعارض مع مهمة خدمة المجتمع المناطة بالجامعة.

III– العلم يكرس عقلانية الثقافة : بقدر ما أن الثقافة توجه العلم يوجه العلم أيضاً الثقافة حتى لا تقع هذه الأخيرة في براثن الخرافة والأساطير أو تتيه في متاهات اللاعقلانية . ويختل توجيه العلم للثقافة إما لأن حظ هذه الثقافة من العلم قليل أي أن الكسب العلمي لأهلها ضعيف كما كان هو حال الشعوب البدائية وإما لحدوث شرخ في العلاقة بين العلم والثقافة يحول دون أو يضعف توجيه العلم للثقافة المعنية بالرغم من توافر حظ أهلها من الكسب العلمي. ولعل من صور مثل هذا الشرخ ما نلاحظه اليوم في بعض المجتمعات الغربية المتقدمة، أو الفئات المتعلمة أو حتى العالية التعليم في مجتمعاتنا الشرقية، والتي لها حظ وافر من العلم من ضعف أو عدم تجذر البعد العلمي في بنيتها الثقافية أي في مجمل ثقافتها مما أدى إلى ظهور ما يمكن تسميته **بالثنائية الثقافية** . ونعنى بالثنائية

الثقافية هنا إظهار البعض عقليتين وسلوكين متناقضين ، حيث نجدهم يفكرون تفكيرا علميا دقيقا في مجالات معينة مثل مجالات الدراسة والبحث العلمي بينما يفكرون تفكيراً تقليداً لا صلة لـــه بالعلم فى مجالات أخرى مثل المجال الديني والمجال الاجتماعي، ويسلكون سلوكا عقلانيا في مجالات معينة مثل المجال المهني العلمي بينما يسلكون سلوكا لا عقلانيا بل خرافيا في مجالات من مثل مجال العادات الشخصية ومجال العلاقة بالآخر المغاير ومجال استشراف المستقبل . وهذه الثنائية الثقافية، وإن كانت في حد ذاتها تحتاج إلى تفسير توضح لنا الانتشار الكبير لمظاهر السلوك اللاعقلاني والتفكير اللاعلمى في المجتمع الغربي الذي ما انفك يؤكد أنه المصدر الأول للعقلانية والحداثة . ولا تقتصر مظاهر اللاعقلانية تلك في المجتمعات الغربية على سلوكيات من مثل التدخين حتى الموت وإنما يتعداها إلى تقاليد قديمة ربما لا يتوقع البعض وجودها فيها من مثل الإقبال الواسع على خدمات العرافة والتنجيم والسحر (تشير بعض الكتابات على أنه في عام ١٩٨٠ كان عدد العرافين في فرنسا حوالي ثلاثين ألفا وعدد الأطباء حوالي أربعين ألفا وكانت أجرة العراف هي نفس أجرة الطبيب النفسي المختص). ولا يخرج عن السلوك اللاعقلاني في المجتمعات الغربية انتشار معضلة العنف الاجتماعي وميل البعض إلى التشدد العلماني وخوض حروب لا عقلانية . ولا يخرج عن التفكير اللاعلمى الكتابات الثقافية والفكرية الغربية المتحاملة على العنصر غير الغربي والثقافة غير الغربية والتي تروج للمقولات والنظريات الصراعية .

ولا شك أن الظواهر السابقة والتي تتنافى مع العلم والثقافة الراشدة مؤشر على الخلل في الدور الثقافي لسائر مؤسسات المجتمع ذات الصلة بالثقافة بما فيها الجامعات .

ويتضح من I و II و III أن نجاح الجامعات في تحقيق مهامها الأساسية المذكورة سابقا رهن بنجاحها في تأمين العلاقة السليمة بين الثقافة والعلم وحيث أن ذلك لا يمكن أن يتأتى بدون العمل الثقافي الموجه يغدو واضحا أهمية الدور الثقافي للجامعة في أداء مهامها الأساسية . والحقيقة أن الجامعة لا يمكنها القيام بمهامها الأساسية على الوجه الأكمل إلا من خلال إتقانها لدورها الثقافي .

٢- الهدف النهائي من مؤسسات المجتمع ، بما فيها الجامعات ، هو خدمة الإنسان والمجتمع من خلال تطوير وضعه وإمكاناته وفرصه. وبما أن مثل هذا التطوير يتطلب عادة إحداث تغيير اجتماعي يتعين على مؤسسات المجتمع أن توزع مهام ووظائف التغيير الاجتماعي في ما بينها كل حسب مقدراتها ومهامها . والأصل أن تقوم الجامعات بوظيفة قيادة حركة التغيير الاجتماعي وذلك – أولا – بحكم المهام المناطة بها و- ثانيا – بفضل ما تتوافر لها من المقدرات العلمية الكفيلة بتمكينها من إدراك أهمية التغيير الاجتماعي وإبداع الأفكار اللازمة لتحقيق مثل هذا التغيير – ثالثا – ولكونها تحتضن الفئة الأكثر تعلما من عنصر الشباب والذي يمثل عادة العنصر الأكثر قبولا واستعدادا لفكرة أو دعوة التغيير . وأغلب الظن أنه ما لم تتصدى الجامعة لمهمة قيادة التغيير الاجتماعي فإن احتمال أن تحسن القيام بهذه المهمة أي مؤسسة أخرى يصبح ضعيفا نظرا لأن الجامعة هي التي تمد المؤسسات الباقية بكوادرها القيادية وما لم تكن الجامعة قد أهلت هذه الكوادر للقيام بمهمة القيادة فإن الأرجح أن يكون أداؤها ضعيفا ولكن الجامعة لا يمكنها أن تحسن تأهيل هذه الكوادر للقيادة ما لم تكن هي نفسها تتولى مهمة قيادة حركة التغيير الاجتماعي ، وكما يقال فإن فاقد الشيء لا يعطيه .

وإذا تقرر أن وظيفة الجامعات هي قيادة حركة التغيير الاجتماعي فإن مدى نجاح الجامعات في القيام بهذه الوظيفة يظل دائما رهنا بمدى نجاح الجامعات في القيام بدورها الثقافي . ذلك أنه وإن كان من المؤكد أن التغيير الاجتماعي هو عادة حصيلة لعوامل متعددة منها العامل الاقتصادي والعامل السياسي والعامل التقنى والعامل الديمغرافى و..... الخ إلا أنه يبقى العامل الأهم هو العامل الثقافي . فبالإضافة إلى أنه العامل الأعمق وبالتالي الأبقى أثرا والأوسع تأثيرا يتميز العامل الثقافي بكونه الأرفق نهجا لأنه إنما يتوسل بالكلمة والتي غالبا ما تفشل محاولات فرضها بالقوة المادية وبكونه العامل الأقل تسبباً فى الآثار السلبية غير المنظورة للتغيير الاجتماعي لأن التغيير الذي يحدثه العامل الثقافي هو تغيير إرادي طوعي واع يصحبه عادة نقاش حر وواسع بين القوى المؤيدة والمعارضة حول جوانبه الإيجابية والسلبية وآثاره المحتملة وهو ما لا يتوافر عادة وبنفس القدر للتغيير من خلال العوامل الأخرى . وبغض النظر عن كونه العامل الأهم مطلقا في التغيير الاجتماعي يكتسب العامل الثقافي أهمية خاصة بالنسبة للجامعات لأنه عادة ما تتوافر للجامعات متطلبات توظيف العامل الثقافي أكثر مما تتوافر لها متطلبات توظيف عوامل التغيير الاجتماعي الأخرى كالعامل السياسي والعامل الاقتصادي .

ويتضح من مجمل ما سبق أن الدور الثقافي للجامعات بقدر ما هو مهم لقيام الجامعات بمهامها الأساسية المذكورة سابقا فهو مهم أيضا لقيام الجامعات بوظيفتها العامة المتمثلة في قيادة حركة التغيير الاجتماعي .

مسئوليات ومتطلبات الدور الثقافي للجامعات:

إذا كان الدور الثقافي للجامعات بالأهمية المشار إليها فإن السؤال الذي يفرض نفسه هو كيف للجامعات أن تقوم بهذا الدور على الوجه الأكمل ؟

من الواضح أن الإجابة لمثل هذا السؤال تتطلب جهدا علميا جماعيا منظما توظف مختلف التخصصات والخبرات ذات الصلة. و في إطار ما يمكن أن يسهم به الجهد الفردي يمكننا القول إن إتقان الجامعات لدورها الثقافي يتطلب، بالإضافة إلى ما يمكن أن يضيفه البعض ، قيامها بدور ريادي في تعزيز وترشيد علاقة الثقافة بالعلم، و إنماء الثقافة ، وتطوير وتفعيل خطابها الثقافي .

تعزيز وترشيد العلاقة بين الثقافة والعلم :

كما سبق القول هناك أصلا علاقة قائمة بين العلم والثقافة و أن كلا من الثقافة والعلم يحتاجان إلى بعضهما البعض . وبينما من المسلم به أن من شأن تعزيز وترشيد العلاقة بين أي طرفين يحتاجان لبعضها أن يفيد ذلك الطرفين لا يبدو أن هنالك مؤسسة أكفأ وأنسب من الجامعات لتصدر الجهود اللازمة لتحقيق مهمة تعزيز و ترشيد العلاقة بين العلم والثقافة . فليس هناك مؤسسة أخرى يلتقي فيها العلم والثقافة مثل التقائهما في الجامعات . فالجامعة هي معقل العلم و مدرس الثقافة و ملتقى خيرة العلماء وقبلة صفوة المثقفين ومجمع نخبة طلاب العلم والثقافة مما يجعلها المكان الأنسب للحوار بين العلم والثقافة . وحيثما يستقيم ويزدهر الحوار بين الثقافة والعلم يكون المكان المناسب لبلورة وتجسيد التصور المناسب لتعزيز وترشيد العلاقة بين الثقافة والعلم ..

وفي ضوء ما سبق عن آثار وعواقب اختلال العلاقة بين العلم والثقافة يمكننا القول إن تعزيز وترشيد هذه العلاقة يتطلب قيام الجامعات بـــ "**تثقيف العلم**" من خلال :

١- **تكريس الثقافة العلمية** : والمعني بالثقافة العلمية هنا هو الثقافة التي تكرس أو تخلق التوجه العلمي الإبداعي أي الرغبة المشفوعة بالسعي العملي الجاد ليس فقط لاكتساب العلم واستيعابه وإنما أيضا الإسهام في إنمائه نظريا وتطبيقيا أو تقنيا من خلال البحث والاكتشاف . وتعود أهمية تكريس هذه الثقافة إلى كونها ضرورية لتحفيز الإبداع العلمي وفي غيابها غالبا ما يميل الطلاب إلى الاكتفاء بتلقي المعرفة والمهارة العلمية اللازمة لتمكينهم فقط من الممارسة التقليدية لمهنة معينة يحقق لهم عائدها بعض احتياجاتهم ورغباتهم.

٢- **توجيه وضبط السلوك العلمي** : ما سبقت الإشارة إليه من تنامي الاستخدام السيئ للعلم وتطبيقاته يحتم العمل على توجيه وضبط السلوك العلمي بالقيم التي تكرس الدوافع الذاتية التي تكفل ليس فقط الحد من سوء توظيف العلم سواء في مجال البحوث النظرية أو في مجال التطبيقات والممارسات العملية وإنما أيضاً تشجيع التوظيف الأمثل لـــه. وبينما يتطلب الحد من سوء توظيف العلم تكريس القيم الدينية والخلقية التي تساعد العلماء والمسئولين على مقاومة هوى النفس التي تدفع للاستهانة بمصالح البشرية والمجتمع في سبيل تحقيق مصالح أو شهوات خاصة غالباً ما تكون ضارة لصاحبها أيضاً فإن تشجيع التوظيف الأمثل للعلم يتطلب بالإضافة إلى تكريس قيم المحبة وثقافة السلم واحترام الذات والآخر والحرص على توظيف العلم لخيرهما فقط العمل على إعادة تحديد أولويات توظيف البحث أو التطبيق العلمي بما يساعد على توجيههما نحو:

١- التركيز على توفير الاحتياجات البشرية العامة الملحة مثل الأدوية ولقاحات التطعيم ضد الأمراض الوبائية وتقنيات مواجهة – وإن أمكن منع – الكوارث كالجفاف والزلازل وتقنيات تحسين الإنتاج الحيواني والزراعي الطبيعي وخاصة في المناطق شبه الجافة والفقيرة وتقنيات تقليل تكلفة التعليم وتعميمه.

٢- التحول عن تطوير الأسلحة القاتلة والمدمرة كالطلقات النارية والقنابل والألغام والقذائف والمواد الكيمائية والجرثومية والإشعاعية القاتلة إلى ابتكار وتطوير أسلحة تمكن من الضبط بأقل ضرر ممكن وبدون الجرح والقتل.

٣- ابتكار وسائل وصناعات بديلة أفضل أداء وأقل تكلفة من الوسائل والصناعات القائمة المضرة بالبيئة.

ومما يستحق اهتمام الجامعات بخصوص توجيه وضبط السلوك العلمي الجهود التي تبذلها اليونسكو بهذا الصدد :

إنماء الثقافة :

تعاني الثقافات دون الوطنية والثقافات الوطنية والقومية والدينية إشكالات أساسية ربما كان من أهمها :

أ. **المضامين السلبية :** تتضمن سائر الثقافات ، وإن بدرجات مختلفة، مضامين سلبية عديدة مثل نزعات العنف والحرب وأحياناً الإرهاب وتوجهات الهيمنة والعادات والسلوكيات الشخصية الضارة.. الخ.

ب- ضعف وأحياناً غياب الكثير من المضامين الإيجابية مثل ثقافة السلم وثقافة الحوار.

ج – تحدى التراجع وربما الزوال إن لم يكن بسبب هيمنة ثقافة وطنية معينة (عرقية أو دينية أو أيديولوجية) على الأنساق الثقافية الوطنية

الأخرى أو بسبب الاحتلال فبسبب تحدى العولمة الذي يواجه سائر الثقافات ربما باستثناء الثقافة الأمريكية فقط.

وتمثل هذه الإشكالات التي تشوب أو تواجه سائر ثقافات العالم جذور العديد من المشكلات التي يواجهها سكان العالم ، ومما يلزم عن ذلك أنه لابد من معالجة هذه الإشكالات في سبيل المعالجة الجذرية لتلك المشكلات الناتجة عنها. والنهج العام الأمثل لمعالجة الإشكالات الثقافية هو التزكية الثقافية أي الإنماء الثقافي الراشد الذي تمكن الثقافة من التخلص من مضامينها السلبية واكتساب مضامين وقيم راشدة. ومع استمرار نموها على نحو صحي راشد تتمكن الثقافة من مقاومة عوامل الفناء ومواجهة محاولات الهيمنة. والثقافة التي تتوقف عن النمو لا يمكنها، في ظل اضطراد نمو الحياة، أن تقاوم طويلاً عوامل الفناء وهجمات الهيمنة.

وتزكية الثقافة هي بالضرورة مهمة مجتمعية حيث يتعين أن تنتظم عملية التزكية كل قطاعات المجتمع وتشترك فيها كل فاعليات ومؤسسات المجتمع كل حسب قدراتها ومهامها ووظيفتها . وبحكم قدراتها ومهامها – وخاصة ميزة كونها مجتمع نخبوى – وكذلك بحكم متطلبات وظيفتها المتمثلة في قيادة حركة التغيير الاجتماعي ينبغي أن تمثل الجامعات المؤسسة الأمثل لقيادة مهمة التزكية الثقافية. ولعل من الواضح أنه ما لم تتمكن الجامعات من قيادة عملية التزكية الثقافية فليس من المحتمل أن تتمكن من قيادة حركة التغيير الاجتماعي والذى يمثل التغيير الثقافي جوهره وأساسه ومصدر زخمه وقوته الدافعة الذاتية.

وهناك الكثير مما يتعين على الجامعات فعله في إطار دورها في التزكية الثقافية والوفاء بمسئوليتها عن قيادتها. ولا يسع مثل هذا المقام

لأكثر من الإشارة إلى بعض الخطوط العامة لهذا الجانب من الدور الثقافي للجامعات. ومن تلك الخطوط العامة:

- الإسهام الفاعل في وضع السياسات الثقافية التنموية التي توجه وتناغم بين جهود كافة المؤسسات الرسمية والشعبية وفى وضع المناهج التربوية الثقافية للمؤسسات التعليمية. ومن الواضح أن ذلك متطلب من متطلبات قيادة حركة التغيير الاجتماعي وقيادة عملية التزكية الثقافية.

- علموة الثقافة : إن ترشيد وتعظيم إيجابيات العلاقة بين العلم والثقافة يتطلب ليس فقط "تثقيف العلم" بمعنى ضبط السلوك العلمي بالضوابط والقيم الثقافية وتحويل العلم إلى ثقافة على نحو ما سلف بيانه وإنما يتطلب أيضاً **"علموة الثقافة"** بمعنى تجذير البعد العلمي في البنية الثقافية كلها وجعلها ثقافة علمية أي تلتزم بمعايير التفكير العلمي والسلوك العقلاني في كل حالاتها وأوضاعها حتى تتكمش وتتضاءل – وإن أمكن تنتفي – ما سبقت الإشارة إليه من ظاهرة الثنائية الثقافية إلى أضيق نطاق ممكن كخطوة لازمة لمعالجة سلبيات هذه الثنائية .

- تجسيد نموذج المجتمع الأمثل ثقافياً : كيفما كان إسهام الجامعة فى إنماء الجانب النظري من الثقافة سيظل استكمال أسباب تفعيل دورها الثقافي في المجتمع متوقفاً على قدرتها على تجسيد القيم والسلوكيات التي تدعو إليها على مستوى الواقع في إطار الوسط (المجتمع) الجامعي. فمثلاً، نجاح الجامعة في تنظيم الوسط الجامعي وإدارته، سواء على المستوى الطالبى أو مستوى الأساتذة والعلاقة ما بين المستويين، على أسس شورية ديموقراطية سليمة يمكن أن يكون له أثر إيجابي أكبر من التبشير الثقافي النظري غير المصحوب بنموذج

واقعي في ترسيخ قيم الشورى والديموقراطية في المجتمع (خارج الجامعة). والتزام أفراد الوسط الجامعي بنبذ السلوكيات اللاعقلانية سواء على مستوى العادات الشخصية كالتدخين أو على مستوى العلاقات البينية كالعنف من شأنه أن يقدم للمجتمع نموذجاً علمياً مثالياً يتطلع إليه أفراده ويعطى للخطاب الثقافي الجامعي مصداقية أكبر.

الدور الثقافي للجامعات عربياً وإسلامياً :

كان ما تمهد عن الدور الثقافي للجامعات عموماً ولعل أكثر ما ورد فيه ينطبق على الدور الثقافي العام لسائر الجامعات في العالم بغض النظر عما هناك من اختلافات واضحة في أوضاعها . بيد أن وجود دور عام مشترك بين سائر الجامعات لا يعفى الجامعات مما قد يكون لبعضها من دور ثقافي خاص يتحدد في إطار خصوصيات الوضع الثقافي للمجتمع حولها وكذا الوضع لتلك الجامعات وخاصة في ما يتعلق بدورها الثقافي وما تتوافر لها من إمكانيات وموارد.

وفي ما يتعلق بالجامعات العربية والإسلامية فإن الملمح العام للثقافة الحية أو الفاعلة في المجتمع حولها هو الضعف إن لم نقل التخلف. وهو ضعف لا يمكن إنكاره إلا بقدر ما يمكن إنكار ضعف حال الأمة العربية والإسلامية اليوم والذي نحسب أنه هو الحقيقة المرة الوحيدة التي نجمع عليها علناً ولا نملك إلا أن نوافق فيها غيرنا من الناصحين لنا والشامتين بنا على السواء. وضعف حال الأمة العربية الإسلامية اليوم هو نتيجة لازمة لعوامل ذاتية وفى مقدمتها ضعف ثقافتها الحية قبل أن يكون نتيجة لعوامل خارجية وأيضاً قبل أن يكون سبباً – كما قد يجادل البعض بحق – في تكريس ضعف الثقافة العربية والإسلامية.

ولا يناسب المقام الدخول في تفصيل مظاهر ضعف الثقافة العربية الإسلامية السائدة ولكن المقام قد يتطلب إشارة موجزة إلى تلك المظاهر من حيث كونها تمثل شاهداً آخر على هذا الضعف.

ففي جانبها النظري، من الواضح أن الثقافة العربية الإسلامية السائدة تعاني من تغلغل التفكير اللاعلمي، وعدم وضوح الرؤية ووجود قابلية عالية لدى قطاع كبير من أبنائها لتقبل الخطاب الخرافي، والميل للتلقي والتقليد، والتقييم العاطفي، والافتقار للإبداع.

وفي جانبها السلوكي، تبرز الثقافة العربية الإسلامية العديد من أوجه السلوك اللاعقلاني والممارسات الخرافية والمواقف المتناقضة. ولا تمثل ما يعاني منه المجتمع العربي الإسلامي من استشراء الحروب المدنية/ القبلية والصراعات المسلحة غير المبررة والاستبداد السياسي واختلال العلاقات العائلية والنوعية والعادات الشخصية القاتلة وتناقض المواقف من الآخر الثقافي بين الانبهار والعداء الصدامي غير المؤسسين سوى بعض أوجه الخلل السلوكي في الثقافة العربية الإسلامية.

وصحيح أن الجامعات العربية الإسلامية ليس هي السبب في ضعف الثقافة العربية، فهو ضعف سابق لظهور هذه الجامعات، كما أنها لا تتحمل وحدها المسئولية عن استمرار هذا الضعف، بيد أنه لا يمكن إغفال ناهيك عن إنكار دلالة تعثر جهود معالجة هذا الضعف على اختلال وضعف الدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية ليس فقط لأن تعثر جهود المعالجة مؤشر على خلل في مهمة قيادة التغيير أو الإنماء الثقافي والتي هي – كما سبق التوضيح – مسئولية الجامعات وإنما لأنه حتى تعثر الجهود الثقافية للمؤسسات الأخرى يعود أيضاً جزئياً إلى الجامعات لأن

ضعف أداء قيادات وكوادر تلك المؤسسات والذي تسبب في تعثر جهودها الثقافية إنما يعكس ضعف إعداد الجامعات لتلك الكوادر والقيادات لدورها الثقافي.

ومظاهر ضعف الدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية والتي تشكل شاهدا آخر على هذا الضعف عديدة. و على سبيل المثال على الصعيد الداخلي (الوسط الجامعي) :

لم تتمكن الجامعات العربية الإسلامية حتى اليوم من النجاح في ما نجحت فيه الجامعات الغربية من تجذير الثقافة العلمية في الوسط الجامعي فطلاب هذه الجامعات و أن كانوا يتلقون فيها العلم بمختلف فروعه فإن دافعهم الأساسي- وغالبا الوحيد- لذلك يبقي ويظل هو فقط التأهل لوظيفة/مهنة يرتزقون منها ومازالت جامعاتنا عاجزة عن تطوير هذا الدافع إلى دافع علمي أساسا و أولا ووظيفي ثانيا. وحيث أن مثل هذا التطوير إنما يتم بجهد ثقافي تعمل الجامعات من خلالها على إكساب الطلاب الثقافة العلمية أي التوجه العلمي الإبداعي فإن من الواضح أن فشل الجامعات في هذا المجال إنما هو مظهر من مظاهر ضعف دورها الثقافي .

ولا يجدي كثيرا هنا ما قد يقوله البعض من أن طلاب جامعاتنا يكتسبون الثقافة العلمية ولكنه لا تتوافر لهم معامل و مراكز البحوث التي تمكنهم من الإبداع ، فصحيح أنه لا تتوافر مثل هذه الإمكانات على النحو المطلوب ولكن كيف نفسر ضعف إن لم نقل غياب الإسهام الإبداعي العربي الإسلامي حتى في العلوم النظرية والتأملية كعلوم الفلسفة والاجتماع والفقه ...الخ والتي لا تحتاج كثيرا إلى مثل تلك الإمكانات المفقودة والتي أبدع فيها بعض سلفنا ولم تتوافر لهم بعض إمكانياتنا الحالية

بل ولم تظهر بعد الجامعات الحديثة؟ إن من الأمور التي تحتاج إلى تأمل موضوعي أنه ما زالت مقررات جامعاتنا حتى في العلوم النظرية أو الإنسانية تقوم أساسا على شرح النظريات والأفكار العربية أو الإسلامية فهي أفكار ونظريات من تراثنا وليس من إبداع جامعاتنا أو خريجيها .

- عجـزت جامعاتـنا عن تقديم نموذج المجتمع الثقافي الذي يمكن أن يمـثل مثالا ينشده المجتمع العربي الإسلامي . فرغم نخبويتها لا تكاد مجتمعاتـنا الجامعية تختلف في سلوكياتها وثقافتها عن سلوكيات وثقافة المجتمع العربي الإسلامي بكل شوائبه وسلبياته

وعلى الصعيد الخارجي نلاحظ ، على سبيل المثال :

- لا نكاد نجد لجامعاتنا إسهاما يذكر في وضع السياسات الثقافية الوطنية / القومية كما لا نكاد نجد عندها برنامجا أو خطابا ثقافيا محددا موجها للمجتمع حولها بل يلاحظ ضعف أو غياب الإسهام الجامعي الثقافي حتى في برامج أعوام عواصم الثقافة العربية. و لا يكاد العمل الثقافي لجامعاتنا يتعدى المواسم/ الأسابيع الثقافية التي درجت على تنظيمها البعض القليل من الجامعات . وكان من المفترض أن تعمل جامعاتنا على التعاون معا في وضع مشروع ثقافي عربي إسلامي يؤسس للتغيير الاجتماعي المنشود في المجتمع العربي الإسلامي

- ضـعف تصدي جامعاتـا لحملات التشويه الخارجية للثقافة العربية الإسـلامية مع أن جزءا غير قليل من هذا التشويه صادر عن جامعات أجنبـية أو مؤسسات أكاديمية وثيقة الصلة بها كما هو حال الكثير من الدراسات الاستشراقية غير الموضوعية .

- بينما تخصص الجامعات الأجنبية برامج رئيسية لدراسة المجتمع العربي الإسلامي وثقافته لا نكاد نجد عند جامعاتنا برامج مثلية لدراسة المجتمعات الأخرى ولم يوجد حتى الآن- مثلا - دراسات استغرابية على مستوى الدراسات الاستشراقية .

- بينما تقوم الجامعات والمؤسسات الأكاديمية الإسرائيلية بجهود أكاديمية ثقافية واضحة موجهة للمجتمع العربي تهدف إلى تحقيق ما يسمى بالتطبيع الثقافي ، نحسب تمهيدا للهيمنة الثقافية، لا نكاد نجد لدى جامعاتنا جهودا أكاديمية ثقافية تواجه وتستبق النوايا السلبية للجهود الثقافية للجامعات الإسرائيلية .

- في الوقت الذي ينمو فيه باطراد تحدي العولمة للثقافات بما فيها الثقافة العربية الإسلامية لم نسمع بعد عن شروع جامعاتنا في وضع مشروع أكاديمي جماعي يستطلع الآثار المحتملة للعولمة على الثقافة العربية الإسلامية و يقترح المعالجات المناسبة.

صحيح أن أساتذة أو خريجي جامعاتنا لهم عطاءات علمية ثقافية مقدرة في الجوانب المذكورة آنفا ولكنها لا تمثل غير جهود فردية ربما حاولت بعض المراكز دعم بعضها وكان المأمول أن تسارع الجامعات إلى تنظيم مثل هذه الجهود في إطار برامج تحقق التنسيق و التعاون والتوجيه وتكفل الدعم وتنوع الموارد العلمية والفكرية.

وكان المفترض أن تمثل حقيقة ضعف الثقافية العربية الإسلامية السائدة وضرورة معالجة هذا الضعف الهم الأساسي للدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية وأن تمثل معالجة ملامح ضعف هذه الثقافة وملامح ضعف الدور الثقافي للجامعات العربية داخليا (المجتمع الجامعي)

وخارجيا سواء تجاه المجتمع العربي الإسلامي أو الثقافات الأخرى محور خصوصية هذا الدور .

وكون الجامعات العربية والإسلامية لم تقم بهذا الدور المفترض على النحو المرغوب ينبغي أن يدفع المعنيين للبحث عن العوامل التي حالت دون قيام الجامعات العربية بدورها الثقافي أو أضعفت هذا الدور.

عوامل ضعف الدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية :

يحسن بنا بدءا أن نؤكد على بعض النقاط العامة الأساسية التي تشكل الإطار العام الذي ينبغي أن تفهم ضمنه مقولة ضعف الدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية .

ومن هذه النقاط :

١- إن مشكلة ضعف أو اختلال الدور الثقافي للجامعات لا تخص الجامعات العربية والإسلامية فقط و لكنها تقريبا سائر جامعات ما يسمي بالعالم الثالث أو النامي بل لا يسلم من اختلال الدور الثقافي للجامعات – كما تشير الملاحظات السابقة على ثقافة المجتمع الغربي– جامعات ما يسمى بالعالم المتقدم والتي وإن استطاعت أن تحقق نجاحات مشهودة في بعض الجوانب الثقافية مثل تعزيز ثقافة العلم إلا أنها لم تحقق النجاح المرغوب في جوانب أخرى مثل تعزيز القيم الثقافية التي تساعد على ضبط السلوك العلمي، وتجذير البعد العلمي في البنية الثقافية .

٢- إن ضعف / اختلال الدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية هو جزء من الضعف / الاختلال الذي يشوب مختلف أدوار الجامعات العربية والإسلامية بما فيها دورها العلمي و دورها التنموي ودورها السياسي و ٠٠ إلخ وضعف / اختلال أدوار هذه الجامعات

هو بدوره جزء من الضعف/ الاختلال المجتمعي العام للبيئة الخارجية لهذه الجامعات أي ضعف/ اختلال المجتمع العربي الإسلامي .

٣- يعزى ضعف أو اختلال الدور الثقافي للجامعات العربية والإسلامية إلى عوامل عديدة بعضها داخلية أي مصدرها الجامعة (بأساتذتها و طلابها) وبعضها خارجية مصدرها المجتمع الخارجي وخاصة ولكن ليس بالضرورة فقط المجتمع العربي الإسلامي. و مع أن الجامعات لا تتحكم في العوامل الخارجية المشار إليها إلا أنه من المتعذر إعفاؤها تماما من بعض المسئولية عن تلك العوامل الخارجية حيث أن أكثر مؤسسات المجتمع التي هي مصدر هذه العوامل غالبا ما تستمد قياداتها و كوادرها من هذه الجامعات مما يعني أنه لو كانت هذه الجامعات قد أحسنت أعدادهم و توجيههم ثقافيا لكانوا بالتأكيد أفضل تجاوبا مع الدور الثقافي للجامعات وأكثر حرصا على احترامه وتفعيله ودعمه .

مع الأخذ في الاعتبار بالنقاط المشار إليها آنفا يمكن القول إن من أهم العوامل الخارجية التي تعمل على إضعاف الدور الثقافي للجامعات التدخل الخارجي السلبي (سواء من الأنظمة الحاكمة أو القوى التقليدية المناهضة للتغيير الثقافي)، وضعف التقدير الرسمي والمجتمعي للعمل الثقافي (عدم س / استشارة الجامعات في الشأن الثقافي)، و ضعف الإعداد الثقافي المدرسي لطلاب المقبولين في الجامعات، ومحدودية الموارد المالية المخصصة للجامعات، و الأمية بمختلف أشكالها، وضعف العائد المعنوي و المادي للعطاء الثقافي.

ومن بين العوامل الداخلية أي المتعلقة بالوسط الجامعي نفسه والتي تكرس إضعاف الدور الثقافي للجامعات :

تقليدية الثقافية الجامعية :

لا تختلف الثقافة السائدة في الجامعات العربية والإسلامية كثيرا عن الثقافة السائدة في المجتمع العربي الإسلامي والتي تتسم عموما بالتقليدية . ومما يعيب الثقافية التقليدية في ما يتعلق بالمسألة محل النظر هنا أي ضعف العمل أو الدور الثقافي :

١- النزوع لإبقاء ما كان على ما هو كائن و الاحتفاظ دون تغير بما هو موروث ليس فقط الموروث الديني والفكري و إنما أيضا ما هو موروث من الوضع الاجتماعي و السياسي والاقتصادي ومثل هذا النزوع غالبا ما يكون مؤسسا على ما تكرسه الثقافة التقليدية من الاقتناع بأن ما كان أو ما هو كائن يمثل الوضع الأمثل و/ أو الأسلم ودائما ما يكون مقرونا أو مشفوعا بالتهيب من ما قد يستلزمه تطوير المجتمع من تغيير أساسي أو تحديث واسع وهو ما يضعف الدافع للتغيير الاجتماعي . ومن الطبيعي أن ينتج عن ضعف الدافع لدى الوسط الجامعي لتغيير وتطوير المجتمع حوله ضعف الدور الثقافي للجامعة في المجتمع إذ أن مثل هذا الوسط الجامعي غالبا ما يفتقر أساسا إلى الإحساس أو الشعور بضرورة القيام بأي دور، ثقافي أو غير ثقافي ، لتطوير المجتمع.

٢- ضعف إدراك أهمية ومدى قوة العامل الثقافي كعامل تغيير. وهو ما يدفع بمن يتطلعون من أصحاب الثقافة التقليدية إلى بعض التغيير الاجتماعي والذي عادة ما يكون تغييرا شكليا ومحدودا إلى النزوف عن التوسل بالعمل الثقافي واللجوء بدلا عنه إلى وسائل

أخرى غالبا ما تقوم على استخدام القوة كالاستقواء بالسلطة السياسية وإن تطلب ذلك القيام بانقلاب عسكري أو ممارسة العنف السياسي.

وصحيح أن هناك البعض من أساتذة الجامعات العربية والإسلامية والبعض الأقل من طلابها ممن انعتقوا من ربقة الثقافة التقليدية (الموروثة) و إغراء التقليد الثقافي (للآخر) و يتطلعون إلى التغيير الاجتماعي والبعث الحضاري من خلال، أساسا ، العمل الثقافي والتجديد الثقافي ألا أن دورهم ما زال محدودا في ظل العوامل الأخرى والمثبطات الكثيرة التي تعوق جهودهم .

ضعف الاهتمام بالثقافة :

ربما أساسا بسبب تقليدية ثقافتها لا تهتم الجامعات العربية والإسلامية كثيرا بالشأن الثقافي . وضعف اهتمام هذه الجامعات – كمؤسسات – بالثقافة تعكسه ضآلة الموارد المالية التي تخصصها للعمل الثقافي وضعف بناها التحتية الثقافية كالمسارح والمكتبات والصالات الثقافية وعدم توافرها على برامج ثقافية محددة. أما ضعف اهتمام الطلاب بالثقافة والعمل الثقافي فيظهر جليا من ضعف حرص الطلاب على حضور والمشاركة في النشاطات الثقافية الجامعية ومن محدودية ما يبذلونه من نشاط أو جهد ثقافي فردي كالاطلاع الشخصي ولعل الكثير من طلاب الجامعات تنقضي فترات دراساتهم الجامعية دون أن يكونوا قد فكروا بجدية، ولو مرة واحدة، في محاولة الاطلاع على ما سوى الكتب والملازم المقررة وربما على ما سوى فقط أجزائها المحددة من قبل أساتذة المواد المعنية وبالتالي، فإنهم عادة ما يتخرجون من الجامعات دون أي تغيير

يذكر في وضعهم وبنائهم أو اهتمامهم الثقافي عما كان عليه عندما دخلوها أو عندما تخرجوا من المدارس الثانوية .

ومن المؤسف أن ضعف الاهتمام بالشأن الثقافي يصدق أيضا على الكثير من أساتذة الجامعات العربية والإسلامية ، حيث لا يكاد مجتمع الأساتذة فيها يختلف كثيرا عن مجتمع طلابها من حيث الخمود أو ضعف النشاط الثقافي، وقليل من الأساتذة من يوجه الطلاب أو يقوم هو شخصيا بممارسة عمل ثقافي منظم موجه للمجتمع الخارجي.

وقد لا يكون ذلك أمرا مستغربا كثيرا إذا ما تذكرنا أن أكثر هؤلاء الأساتذة قد درسوا في و تخرجوا من ذات الجامعات التي لا تولي للثقافة اهتماما كبيرا.

و بالإضافة إلى ما يسود الجامعة والمجتمع حولها من ثقافة تقليدية لا تقدر الثقافة حق قدرها، مما يولد الشعور لدى الأساتذة والطلاب على السواء بضعف عائد العمل الثقافي سواء العائد المعنوي أو المادي ، تتضافر عوامل أخرى على إضعاف الاهتمام بالعمل الثقافي ومن هذه العوامل ما يتعلق بالجامعة من مثل ما تضعها بعض الجامعات من عوائق عملية و أحيانا قيود قانونية غير مبررة- غالبا بإيحاء خارجي -على النشاط الثقافي أو أنواع معينة منه.

ضعف التأهيل الثقافي:

لا تقدم الجامعات العربية والإسلامية لطلابها ما يكفي لحسن إعدادهم وتأهيلهم ثقافيا. فالمادة الثقافية التي تتضمنها المقررات الجامعية فقيرة نوعا و لا تهدف إلى إثارة الاهتمام والتأهيل الثقافيين اللذين يولدان الإبداع الثقافي والعلمي بقدر ما تهدف إلى التحصين الثقافي ولكن بأسلوب

عاجز وعلى نحو أقرب إلى تكريس الثقافة التقليدية ، ومناهج التقويم الجامعية لا تعطي اعتبارا كافيا للأداء أو العمل الثقافي وبالتالى لا يشجع الطلاب و لا الأساتذة على الكسب أو العطاء الثقافي ، وكثيرا ما تكون البنى الثقافية اللازمة لانتعاش و ممارسة العمل الثقافي كالمسارح والمكتبات والصالات الثقافية محدودة وضعيفة الإعداد والتجهيز في هذه الجامعات ومما يدعو للغرابة أنه في بعض هذه الجامعات تكون بعض هذه البنى أو الخدمات، كالمكتبات، متاحة فقط أثناء الدوام الرسمي والذي يكون فيه الطلاب والأساتذة مشغولين بالمحاضرات مما يقلل فرص الاستفادة منها في العمل الثقافي. و بالرغم من أهمية مقررات من مثل مناهج البحث في التأهيل الثقافي للطلاب وتعزيز قدراتهم على الإبداع الثقافي وفي تكريس الثقافة العلمية التي يفتقر إليها طلاب الجامعات العربية والإسلامية إلا أن تدريسها لا يحظى بالاهتمام والتركيز اللذين تستحقهما.

ضعف التنوع الثقافي :

بينما توجد في الجامعات الغربية أعداد لا بأس بها من الطلاب بل والأساتذة ذوي الثقافات غير الغربية مما يدفع للتفاعل والعطاء الثقافي لا توجد في الجامعات العربية والإسلامية أعداد كافية من الطلاب غير ذوي الثقافية العربية الإسلامية .

جدة أو حداثة الكثير من الجامعات العربية والإسلامية :(الافتقار للخبرة في العمل الثقافي)